هذا كتاب جامع

بسم الله الرحمن الرحيم و

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن
سواه وخيره العاد باختياره شره وبه
والصلوة على محمد الذي انشد به تهيه وامره اما
بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء بالبشر الدين
الالبري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور باب غوجي
لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم متيسرا اردت
ان اكتب بالتماسهم اوراقا لتسهيل تعسره وتعميم تيسره
والله خير المسهلين والموفق قال ايها غوجي اقول ان للمنطقيين
اصطلاحات يجب استحضارها لمن يبتدئ في شيء من العلوم
منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي
النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام وحده

بشوف معرفتها على بيان الدلالات المطابقة والتضمن
والالتزام واقسام اللفظ والدلالة اي كون الشيء
بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال
والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي
يلزم من العلم بشيء آخر العلم به والدلالة تنقسم الى طبيعية
وعقلية ووضعية والمراد من الدلالة ههنا الدلالة اللو
ضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى وهي ثلثة
اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو من ان يدل على
تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما
يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطا
بقة
وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث
فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة

كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام
ما وضع له الانسان وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان
اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ
من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا ومثال ما يدل
بالتضمن كالانسان وذلك اذا دل على احدهما اي على الحيوان
او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل
على الجزء الذي في ضمنه فيكون دالا على ما في ضمنه ومثال الدلالة
بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة
وانما سميت هذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل
امر خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له وانما قيد قوله
على ما يلازمه بقوله في الذهن لان الملازمة الخارجية لو وجبت
شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق
المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل وكذا الملزوم

لان

لان العدم كما لا يدل على الملكة كالبصر النزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج قال شم اللفظ اقول لما فرغ من بيان الدلالات الثلث شرع في تقسيم اللفظ فقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد بجزء منه ان من اللفظ دلالة على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يراد من جزء منه دلالة على جزء معناه او يراد ذلك كقولك ابي الجارية فانه لفظ يدل جزء منه على جزء معنى لان الرجل يدل على ذات من له الرجل والجارية يدل على جسم معين فان كان الاول فهو المفرد وان كان الثاني فهو مؤلف قوله لا يراد بجزء منه دلالة صدقه على اربعة اقسام الاول ان يكون له جزء اصلا كحرف على والثاني ان يكون له جزء لا معنى له كزيد علما والثالث ان يكون له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه كعبد الله

لان العمى يدل على عدم البصر بالمطابقة - وعلى البصر بالالتزام

فقيد به بقطع النظر عن الاضافة

بمعين فيلزم ان يكون مركبا اشارة عند اهل الحق المفرد لان كل واحد من الزاء والباء من جزء اللفظ ودال على جزء معناه

واما قيد علما في عبد الله لانه لو لم يكن علما لكان مركبا اضافيا

يصير مركبا لانه ذو جزء ليس بمقصود

والرابع ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا له
الحيوان الناطق على الانسان مع انه يدل على الحيوان الناطق
الشخص حال والمفرد اما الكلي او العقل المقيد بنقيض
الكلي وجزئي لانه اما ان يكون نفس تصوره مفهوما او
من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اي من
الاشتراك بين كثيرين او لا يكون كذلك فان منع نفس تصوره
مفهوم من اشتراك بين كثيرين فهو الجزئي كزيد علما
فانه اذا تصور مفهومه امتنع عن صدقه على كثيرين وان
لم يمتنع نفس تصوره مفهوما من اشتراك بين كثيرين فهو
الكلي كالانسان فان مفهومه عند العقل لم يمتنع عن
صدقه على كثيرين وانما قيد مفهوما بالتصور لان من
الكليات ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر
الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل الخارجي يقطع

عرف

الشركة عنه لكن عند العقل لم يمنع عن صدق على كثيرين

والا لم يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية قال والكلي اما

ذاتي اقول الكلي تنقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه

اما ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان

داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة

الى الانسان فانه حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل

فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس

وان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا

من تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك بالنسبة

الى الانسان فانه لم تدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر

التي هي الانسان كما مر من انه مركب من الحيوان والناطق

فقط فتعين انه امر خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية

من الذاتيات بل من العرضيات لانها مخالفة الذاتي

بذلك التفسير وما يخالفه فهو عرضي وقد يقال في تفسير
الذاتي على ما ليس لعرضي [illegible] فيكون
نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنسب الى الذات
فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا يلزم انتساب
الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة الى نسبة
الماهية ذاتية نسبة بالقوة حتى يلزم ذلك المحذور بل المراد
اصطلاحية فلا يرد ذلك المحذور قال والذاتي اما مقول
اقول من اشرع في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي
اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة اي لا الخصوصية ايضا فهو الجنس
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن
الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما لانه تمام
ماهية مشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما اي

من الانسان والفرس لم يقع الا بقيد جواباً عن كل واحد
منهما لانك اذا افردت الانسان بالسؤال فتقول ما هو
فجواب ليس الا الحيوان الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا
اذا افردت الفرس بالسؤال فتقول ما هو فجواب الحيوان
الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرتسم للبس بانه كلي مقول
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو مقولاً ذاتياً قوله
كلي زايد لا طائل تحته وقوله مقول جنس متناول للجزئيات
والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات لما مر من
ان الجزئي انما يقال على واحد مشخص وقوله مختلفين بالحقايق
يخرج النوع لكونه مقولاً على كثيرين متفقين بالحقايق وقوله
في جواب ما هو مقولاً ذاتياً يخرج الكليات الباقية اعني الفصل
والخاصة والعرض العام وان كان الذاتي مقولاً في جواب
ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً لكن النوع كما ان

بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا وبكرا وغيرهم لانه اذا
سئل عن زيد وعمرو وغيرهم بما هم كان الجواب بالانسان
لانه تمام ما هية المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان
الجواب بالانسان ايضا لانه تمام ما هية المختصة به
وتعيين انه اعني النوع يكون منقولا في جواب ما هو
بحسب الشركة والخصوصية معا ويوسم النوع
بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة في جواب ما هو قوله كلي زاد كما مر قوله مقول
جنس متناول للكلي والطبيعي قوله على كثيرين يخرج
الجزئي قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة
يخرج الجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين
متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس فانه مقول على
كثيرين مختلفين بالحقيقة قوله مختلفين

بالعدد

بالعرض لكون افراده مختلفة بالعوارض و (
المشخصات قوله في جواب ما هو يخرج الثلثة
الباقية المذكورة وان حاز الذاتي غير معقول
في جواب ما هو بل معقولا في جواب اي
شيء هو في ذاته وهو اعني المقصد في جواب
اي شيء هو في ذاته ما يميز الشيء عن شيء يشاركه
في الجنس فهو فصل ولو قال او في وجوده
ايضا كان اشمل ليدخل فيه
الماهية المركبة من امرين متباينين
او امور متباينة اللهم الا ان يقال الكتابة
وهو باطل بناء على بطلان تركيب
بين امرين متباينين او امور متباينة ولقائل
ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه ان

اخذنا اطبقنا
او موافقا اي خطا

كالانسان فانه مثلا الحيوان الناطق الضاحك

ان العطاس

يقول او في وجوده في الخارج اي بتقرر
ذاته اي في قوامه في الوجود

يميزه عن مايشاركه في الجنس
او في الوجود سواء كان في الوجود
قيد الذي هو حكم اليه عند
البعض من المنطقيين
ببطلانه وبعض
مائل الى ذلك
العقول

ان يذكر الجنس في التعريف وذلك اعني ما يميز الشيء
عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه
اعني الناطق يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان كالفرس
والبغل والبقر وغيرها من الحيوانات لانه اذا سئل عن
الانسان باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان
السؤال باي شيء هو في ذاته انما يطلب ما يميز الشيء عن
غيره وكل ما يميز الشيء عن غيره يصح للجواب فالناطق
يصح للجواب ليميز الانسان عن غيره ويرسم اي المفصل بانه
كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته قوله
كلي جنس شامل للكليات الخمس وقوله يقال على الشيء
في جواب اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام
لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لا في جواب
اي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا قوله

فان قلت لم لا يقال في العارض العام في الجواب
اصلا قلت لان المقول في جواب ما هو هو بهذه
الماهية المشتركة او الماهية المختصة
والمقول في جواب اي شيء هو في ذاته
مميز الشيء والعرض العام ليس
كذلك فلا يكون مقولا في جواب
اصلا قرره احمد

في ذاته

في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت
مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال
اما العرضي اقول اما لازم او مفارق لانه اما ان
يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه عنها والاول
هو العرضي اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان
والثاني هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة
اليه وكل واحد من هذا اي من العرض اللازم والعرض
المفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص
بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة
وبالفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم
لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة
وهي ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض
مفارق ينفك عن ماهية الانسان مختص ايضا و

العرضي
سمي امتناع انفكاكه عن الماهية من حيث
هي هي كالفردية الثلثة او عن
الماهية الموجودة كالسواد
للحبشي مما لا يفارقه

الى الانسان

الى العرض

الى الحقيقة واحدة

ويرسم اى الخاصة بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة
واحدة فقط فولا عرضيا وقوله كلية مستدرك كما مر غير
بمعنى زيادة
مرة وقوله يقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس
راجع الى الكلية
شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس والعرض
العام لكونهما مقولين على ما تحت حقايق مختلفة وقوله
قولا عرضيا يخرج النوع والفصل لانهما مقولان على
ما تحتهما ذاتيا لا عرضيا وان لم يختص كل واحد من اللازم
والمفارق بحقيقة واحدة بل يعلم مما مر يختص بحقايق فوق حقيقة
واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل
للانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالقوة
للانسان وغيرها
عرض لازم غير منفك عن ماهيات الحيوانات
من الحيوانات
غير مختص بماهية واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق
منفك عن ماهيات غير مختص بماهية واحدة ويرسم

والمتنفس بالفعل عرض مفارق منفك عن ماهيات غير مختص بحقيقة واحدة هو

الى

الى العرضي العام بانه كلي يقال على ما تحت حقايق
مختلفة فقولنا عرضيا وقوله كلي زايد للماهر وقوله يقال
على ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة
لانها لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله فقولنا عرضي
يخرج الجنس لان قوله ذاتي للعرضي ويكون بهذه التعريفات
للكليات الخمس رسوما تامة على امكان ان يكون لها ما هيات
اخر وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ما هي ملزومات
متساوية لها الا ان المناسبة ذكر التعريف الذي هو اعم
لان عدم العلم بانها حدود يوجب العلم بانها رسوم
قال القول الشارح اقول العلم ينقسم على قسمين احدهما
القول الشارح والاخر حجة لانه ان كان تصورا مع
عدم اعتبار الحاكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري
فهو قول شارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا

الى المطلوب التصديقي فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول

من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكور القول الشارح

وهو التعريف اعم من ان يكون حدا او رسما لانه اما ان يكون

بالذاتيات او بالعرضيات فان كان اول فهو الحد وان كان

الثاني فهو الرسم والحد قول دال على ماهية الشيء قوله

على ماهية الشيء يخرج الرسم كما سنبينه هذا هو التعريف

الحد وقيل لم يجز تعريفه لئلا يلزم التسلسل قلت

لا نسلم لزوم التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان

وجود الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص

والحد التام هو الذي يتركب عن الشيء وفصله القريبين

كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما

الانسان فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام

اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه

مشتملاً على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه
تاماً فلكون الذاتيات مذكورة فيه بتمامها والحد الناقص
هو الذي يتركب عن جنس البعيد وفصل القريب كالجسم الناطق
بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب
بانه جسم ناطق كان الحد ناقصاً اما كونه حداً فلما مر واما كونه
ناقصاً فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضاً
ينقسم الى قسمين تام وناقص فاما الرسم التام فهو الذي
يتركب عن جنس الشئ والخاصة اللازمة له كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان اما كونه رسماً فلان رسم الدار اشارة اليها
كان التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشئ كان تعريفاً
بالاشر وهو الرسم واما كونه تاماً فلتحقق المشابهة بينه وبين
الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد
بامر مختص بالشئ واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب

بحقيقة واحدة

عن العرضيات التي تختص جملتها بالاكل واحد منها بحقيقة
واحدة لان كل واحد منها يختص بحقيقة واحدة كقولنا تعريف
الانسان انه ماش على قدمين عريض الاظفار بادي البشرة
مستقيم القامة ضحاك بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية
مختصة بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض
منها في غيره وايضا اما ان يكون رسما فلما مر بان الخاصة الثالثة
من اقسام الحد فيكون تعريفا بالاثر الذي هو الرسم واما ان يكون
ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى يتحقق
المشابهة بالحد التام كما تحققها بين رسم التام وبين الحد التام
قال القضايا الخ اقول لما فرغ من قول الشارح شرع في
الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي
والقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اي
في قوله او كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا

والقول

والقول هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة
او مفهوما عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهو اعم القول
جنس يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح ان يقال
لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يخرج به عن الاقوال
الناقصة والانشائيات كالامر والنهي والاستفهام وغيرها
وعلى اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية والاخرى شرطية
لان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين فالقضية
حملية والا فالقضية شرطية وفي نظر لان المحكوم
عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية كما تقول زيد ابوه
قائم فمثال الحملية نحو قولنا زيد كاتب والشرطية اما متصلة
وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا حد فيها على تقدير صدق
قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير

صدق قضية اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي
يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها بينهما بالتنافي
ايجابا فالقضية شرطية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون
زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية شرطية منفصلة
سالبة كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسود او كاتبا فالجزء
والجزء الاول اقول الجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية الحملية سمي
موضوعا لانه انما وضع لان حكم عليه بشيء والجزء الثاني المحكوم به
فيها سمي محمولا لانه انما وضع لان يحمل على شيء في النسبة التي تر
بها المحمول بالموضوع يسمى نسبة حكمية وليذكر المضاف
الجزء الاخير ولا بد منه في القضية لكونه جزءا منها والجزء الاول
من القضية الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والجزء
الثاني منها يسمى تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو والتلو

نبط

بعضهم

بمعنى التبع قال والقضية اما موجبة اه اقول تنقسم القضية
ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة التى ذكرناها ان كانت حكما
بان يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما
بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب قال
وكل واحد منهما اقول وكل واحد من القضية الموجبة والسالبة اما ان
يكون مخصوصة او محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة لانه ان
اذ كان الموضوع فى القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا
فى مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب اما تسميتها
مخصوصة فلخصوص موضوعها او قد يقال لها شخصية لكون موضوعها
شخصا معينا جزئيا فان لم يكن موضوعها اى موضوع القضية شخصا معينا
جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين كمية افراد الموضوع اما الكلية والجزئية
فالقضية محصورة وسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها
واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذى هو اللفظ الدال على كمية

مثال الجزئية بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

افراد الموضوع حاصرا لها ومحيطا بها والسور مأخوذ من سور البلد كما
سور قلعة
انه يحصر البلد كذلك يحصر افراد الموضوع وهذه المحصورات اما ان يحكم فيها
يحصر كلية بعض
على كل افراد او على بعضها او على كلها التقديرية اما بالايجاب او بالسلب
فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب
بالقوة
او سالبة كقولنا لاشيء من الانسان بكاتب والسور في الكلية الموجبة
بالفعل
نحو كل وفي الكلية السالبة نحو لاشيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان الحكم
بالقوة ان كان بعض على تقدير الايجاب
او ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية حينئذ مسورة موجبة
كقولنا بعض الانسان كاتب وسالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب
بالقوة وبالفعل
بالقوة كاذبة وبالفعل صادقة
والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة
نحو ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وان لم يكن
كذلك اي وان لم يكن الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها
على كل الافراد او على بعضها فالقضية تسمى مهملة نحو ان الانسان لفي خسر واقعا
وانت مخير في مهملة لانها لا تفيد بيان كمية افراد الموضوع التي يحكم عليها فاذا كانت

ان القضية كلية موجبة كانت
او كلية سالبة او جزئية موجبة كانت
او سالبة او مهملة موجبة كانت
او سالبة فاصلها غلطة كما بين
في المتن

القسمة مثلثة كما نبه الشيخ في الشفاء لا يقال ان القضية الطبيعية
خارجة عن الاقسام الثلثة فلا يصدق الحصر عليها لانا نقول الكلام
في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة في
العلوم لعدم انتظامها في الاصطلاحات فخروجها عن التقسيم لا يخل
بالانحصار قال والمتصلة اما لزومية الخ اقول لما فرغ من تقسيم
الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة
اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما لزومية والاخر
اتفاقية لانه ان كان صدق التالي فيها على تقدير صدق
المقدم لعلاقة بينهما بحيث يمتنع انفكاك التالي عن ذات المقدم توجب ذلك
فالقضية متصلة لزومية فالعلاقة ههنا ما يستلزم
المقدم التالي كالعلية والمعلولية والتضايف اما العلية
فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة
لوجود النهار واما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار موجودا

نحو كلما طلعت الشمس فالنهار موجود لطلوع الشمس

واما القضايا فنحو قولنا ان كان زيد ابا عمرو فهو ابوه وان

كان صدق التالي في المتصلة على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة

مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية نحو قولنا

ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية

الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية

الانسان وناهقية الحمار بها بل يوافق الطرفان على سبيل الصدف

ههنا واما الشرطية المنفصلة فتنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية

ومانعة الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم في القضية بالتنافي بين

جزئيها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية

نحو قولنا العدد اما زوج او فرد فانه حكم في هذه القضية

بامتناع اجتماع الزوجية والفردية على عدد واحد وبامتناع

ارتفاعهما عنه وانما سميت حقيقة لان التنافي بين

جزئيها

بين جزئها اشد من التنافي بين الجزئين الاخرين لانه
يوجد التنافي بين جزئها في الصدق والكذب معا وهذا
ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي
بين جزئها في الصدق فقط فالقضية مانعة الجمع كقولنا
هذا الشئ اما حجر واما شجر فانه حكم في هذه القضية
بالتنافي بين الحجر والشجر في الصدق فقط لا في الكذب
لجواز ان يكون الشئ الواحد لا حجرا ولا شجرا بل
يكون انسانا وانما سميت هذه القضية مانعة الجمع
لاشتمالها على منع الجمع بين جزئها في الصدق وان حكم
في القضية بالتنافي بين جزئها في الكذب فقط اي
لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما
ان يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في
القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وبين ان يغرق

لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز ان يكون في
البحر وان لا يغرق وانما سميت مانعة الخلو لاشتمالها على
منع الخلو بين جزئيها في الكذب قال وقد يكون المنفصلات
اقول المنفصلات المذكورة يتركب كل واحد منها عن جزئين
غالبا كما مر وقد يتركب عن اكثر من جزئين واما المنفصلة
الحقيقة فكقولنا العدد اما زايد او ناقص او مساو فانه
حكم فيها بان هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلوا
العدد عن احدهما وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقة
يستلزم نقيض الاخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع
الخلو فلو تركبت الحقيقة من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم
الخلف لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زايد او
ناقص او مساو ويلزم ان يستلزم كونه زايدا كونه

ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا
كونه غير مساو وينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه
غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة
حقيقية وهذا خلف بل الحق ان المنفصلة الحقيقية تتركب
عن حملية ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا
لذلك العدد او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني
اعني قوله او زائدا عليه آه منفصلة والجزء الاول حملية
واصل العدد اما مساويا لذلك العدد او غير مساو له
لكن اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه
فلما كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها
فيظن انها مركبة عن ثلثة اجزاء ولكنها بالحقيقة مركبة
من الحملية والمنفصلة كما عرفت فلا يتركب الحقيقية
الا من جزئين وكذلك مانعة الخلو مخلاف مانعة الجمع فانها

قد يتركب عن ثلثة اجزاء فصاعدا وبيانها طويل لا يليق
بهذا المختصر فليطلب في المطولات قال التناقض قول من
الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف
قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون
احديهما اى احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب فان هاتين
القضيتين اختلفا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي
لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
على حسب الواقع قوله اختلاف جنس يتناول الاختلاف
الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد وقضية قوله قضيتين
اخرج الاختلاف الواقع بين المفردين وبين قضية ومفرد
وقوله بالايجاب والسلب اخرج الاختلاف بالاتصال
والانفصال والاختلاف بين الكلية والجزئية والاختلاف

بالعدد

بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي آه
اي الاختلاف بالايجاب والسلب لكن لا بحيث ان يقتضي صدق
احديهما وكذب الاخرى نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك
لانهما صادقتان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الاخرى
لكن لا لذات ذلك الاختلاف نحو زيد انسان زيد ليس بناطق
فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي ان يكون احديهما
صادقة والاخرى كاذبة لان قولنا زيد ليس بناطق
في قوة قولنا زيد ليس بانسان اولان قولنا زيد انسان
في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذاته
قال ولا يتحقق التناقض اي قوله القضيتان اللتان بينهما تقع
التناقض لا بد من ان يكونا مخصوصتين او محصورتين
او مهملتين فان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض

الآبد اتفاقهما في ثمانى وحدات الاولى وحدة الموضوع
لانهما لو اختلفا في هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قائم
وعمرو ليس بقائم لجواز صدقهما وكذبهما معا والثانية وحدة
المحمول اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد كاتب وزيد
ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان لانهما اذ لو اختلفتا
فيها لم تتناقضا نحو زيد نائم ليلا وزيد ليس بنائم نهارا
والرابعة وحدة المكان لانهما عند اختلافهما فيها لم تتناقضا
نحو زيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم في السوق والخامسة
الاضافة لانهما اذا اختلفتا فيها لم يجز التناقض نحو
زيد اب لعمرو وزيد ليس باب لبكر والسادسة وحدة القوة والفعل
لانهما لو اختلفتا فيها بان يكون النسبة في احديهما
بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في الدن
اى بالقوة مسكر
اى بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر اى بالفعل والاربعة وحدة

الكل

الكل والجزء لانهما لو اختلفتا فى الكل والجزء لم يتحقق التناقض

نحو الزنجى اسود اى بعضه الزنجى ليس باسود اى كله والبنانية

وحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط

كقولنا الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق

للبصر بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين

اذا كانت احديهما موجبة كلية ينبغى ان يكون الاخرى سالبة

جزئية واذا كانت سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية

فنقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية كقولنا كل

انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة

الكلية انما هى الموجبة الجزئية كقولنا الانسى من الانسان بحيوان

بعض الانسان حيوان وكلية هذا سيأتى فى مباحث المحصورات

والحق ان ايراد المصنف هذا اى قوله ونقيض الموجبة الكلية آه

ههنا ليس فى موضعه بل موضعه بعد تحقيق المحصورات قال

والمحصورات اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان

محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في

الكمية اى في الكلية والجزئية بان يكون احديهما كلية

والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات

المذكورة فلو قيد بعد قوله في الكمية بقولنا ايضا كان

اولى ليكون اشارة اليه اعني الى اتفاقهما في الوحدات

المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورات الا

بعد اختلافهما في الكمية اى في الكلية والجزئية لان الكليتين

قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب

والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض

الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية و

بالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانت القضيتان

مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات

في

في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال والعكس آه اقول
من الاصطلاحات المنطقية تلك المذكورة العكس وهو عبارة
عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول موضوعا مع
بقاء الكيفية اى السلب والايجاب اي ان كان الاصل
موجبا كان العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان
العكس ايضا كذلك ومع بقاء التصديق والتكذيب
اى ان كان الاصل صادقا باي وجه كان العكس كذلك
وان كان كاذبا كان العكس كذلك كما اذا اردنا ان نعكس
قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني
اولا قلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا
لاشيء من الانسان بحجر قلنا لاشيء من الحجر بانسان
ولو قال المصنف العكس هو جعل الجزء الاول من القضية
ثانيا والجزء الثاني اولا كان اصوب لان ما هو الموضوع

لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا
اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف المذكور عكس
الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا
القضايا ولم تجدوها في الاكثر بعد جعل المذكور قضية
لازمة للموصل الا موافقة لها في الايجاب والسلب انما
بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية ولو فرض صدقها
يلزم صدق العكس والا لزم صدق الملزوم بدون صدق
اللازم وهو محال وانما لم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم
من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان
كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى
هذا قول الملخص والتكذيب لا يكون الا خطاء قال والموجبة
الكلية لا تنعكس كلية آه اقول القضية الكلية التي تكون موجبة
كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما

عدم انعكاسها كلية فلئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها
مبتدأ جوابه
اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الأخص
على كل الأعم وهو محال مثلا يصدق قولنا كل انسان
حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان والا لزم ان يصدق
الانسان الذى هو الأخص على كل الحيوان الذى هو الأعم
وهو محال واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان
حيوان نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات
معينا
الانسان فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره الخصر
فى تعليل انعكاسها جزئية والاولى فيه ان يقال اذا
الموجبة الكلية
صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان
انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من الحيوان
بانسان فيلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق
ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الأصل كل انسان حيوان

هذا خلف ونضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء
عن نفسه وهو ليس بموجود هكذا نقول كل انسان حيوان
ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان
بانسان وهو محال قال والموجبة الجزئية آه اقول القضية الموجبة
الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الكلية تنعكس
اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق
بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان
لانا نجد شيئا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض
الانسان حيوانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض
الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان ويلزم
لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان
انسان هذا خلف او نضم هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم

سلب

سلب الشيء عن نفسه كما مر قال والسالبة الكلية اقول
السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها
الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء
باسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر والا لصدق
نقيضه وهو بعض الانسان حجر وينعكس الى نقيضه المكس قولنا بعض الحجر
انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف او
نضم النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل وهو لا شيء
من الحجر بانسان لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان
حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان
ليس بانسان وهو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو
انسان بالضرورة قال والسالبة الجزئية اه اقول السالبة
السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس والا لتناقض مادة يكون
الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم

ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص يستلزم
اعمه فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره
يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان
لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا لوجد الكل
بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما لانه قد يصدق
العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس
بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان قال القياس
اه اقول المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاح
حاك المنطقية المذكورة القياس ودسموه بانه قول
مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها اني عن تلك الاقوال
لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه
من قولين اذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما قول اخر وهو العالم
حادث والمراد من القول اعم من ان يكون ملفوظا او معقولا

والمراد

والمراد من الاقوال ما فوق قول واحد ليتناول القياس المؤلف من
القولين والقياس المؤلف من الاقول ما فوق اثنتين فالقول
الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكس
المستوى وعكس نقيضه فوله متى سلمت يشير الى تلك
الاقوال لا يلزم ان يكون سلمه فى نفسها بل يلزم
ان يكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر
ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة
والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان حمار وكل
حمار حمار فان هذين القولين وان كانتا كاذبتين
فى نفسهما الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما ان كل انسان حمار
وقوله لزم عنهما يحترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما
وان سلمت مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شئ آخر لامكان
التخلف فى مدلولهما عنهما قوله لذاتها يحترز به

عن القياس الذى يلزم عنه بعد التسليم قول آخر
لا لذاتها بل بواسطة مقدمة اجنبية كما فى القياس
المساوات وما هو يتركب من قولين بحيث متعلق محمول اولهما
موضوع الاخر كقولنا الف مساو لب ومساب وبج
فان هذين القولين يستلزمان ان يكون الف مساويا
بج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية
وهى ان كل مساوى لمساو للشى مساو وانما قال من
اقوال منتجة ولم يقل من المقدمات لئلا يلزم
الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها جعلت جزء
القياس فاخذ القياس فى تعريفها ولو اخذت هى
ايضا فى تعريف القياس لزم الدور قال
وهواه اقول القياس ينقسم الى قسمين
اقترانى واستثنائى لا ذا لم يكن على النتيجة ونقيضها مذكورا
فى القياس بالفعل فهو اقترانى كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث وكل جسم محدث وكقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما كانت النهار موجود فالارض مضيئة

مضيئة وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل
فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود او تقول لكن النهار
ليس بموجود ينتج فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول
اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة
وانما سمي الثاني استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء
والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل في
القياس وهو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين
بالترتيب الذي في النتيجة قال والمكرر بين مقدمتي القياس
اه اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا
يسمى حدا اوسط لتوسطه بين الطرفي المطلوب سواء كان
موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا وقد مر مثال الكل
وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه اخص في الاغلب

والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى
حدا اكبر لانه اعم فى الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون
اكبر والمقدمة من المقدمات القياسية التى فيها الاصغر
تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون ذات الاصغر
وهذا ليس الا معنى الصغرى والمقدمة التى فيها الاكبر
تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر فيكون ذات الاكبر
وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى
فى الايجاب والسلب وفى الكلية والجزئية يسمى قرينة
وضربا ولم يذكر المصنف هذا وهيئة التاليف اى الهيئة
الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا و
الاشكال اربعة فيه لان الحد الاوسط ان كان محمولا
فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول نحو
كل ج ب وكل ب ا وكل ج ا وان كان بالعكس اى ان كان
موضوعا

موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع
نحو كل ج ب وكل آ ج فبعض ب آ واذ كان الحد الاوسط
موضوعا فيهما اى فى الصغرى والكبرى فهو الشكل الثالث
نحو كل ج ب وكل ج آ فبعض ب آ واذ كان الحد الاوسط
محمولا فيهما اى فى الصغرى والكبرى فهو الشكل الثانى
نحو كل ج ب ولاشىء من آ ب فهو الشكل فهذه هى
الاشكال الاربعة المذكورة فى المنطق قال الشكل
آه اقول من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل
الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا لانه لا يستحصل
المطلوب به الا بالتعسر وانما يستحصل بالاشكال
الثلثة بالتيسر ومن هذه الثلثة ما هو اقرب الى الطبع وهو
الشكل الاول والثلثة اعنى الثانى والثالث والرابع ترد عند
الاحتياج الى الشكل الاول والذى له طبع مستقيم

وعقل سليم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه
اقرب من الباقين اليه لمشاركته اياه في صغراه وهي اشرف
المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي
هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله او
علم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كانت مقدمتاه
اي الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب
والسلب اي اذا كانت احديهما موجبة كانت الاخرى
سالبة والا لكانتا اما موجبتين او سالبتين وايا
ما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين
فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان
ولم يحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس
حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا سالبتين
فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من

بحق والحق السلب ولو بدلنا الكبرى وقلنا لا شيء
من الناطق بحجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجدنا
الاختلاف بين المتقدمتين بالايجاب والسلب ومع
هذا الشرط تلزم كلية الكبرى في هذا الشكل والا
لاختلف النتيجة كقولنا لا شيء من الانسان ببعض
وبعض الحيوان فرس والحق هو الايجاب ولو قلنا بعض
الصاهل فرس كان الحق هو السلب هذا على تقدير
ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلا نسلم صدق قولنا
كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الاخير
واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر
المصنف هذا الشرط شاذ والشكل الاول هو الذي جعل
معيار العلوم اذ لما كان الشكل الاول بين الاشكال
اصلا والباقية مرتدة اليه ولهذا ما جعل معيار العلوم

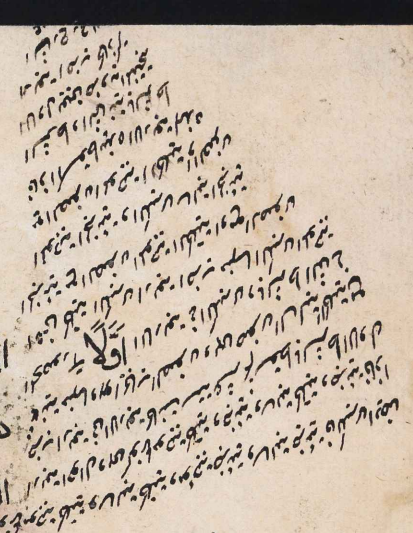

الا ذلك اورده المص هنا مع ضروبه دون غيره ليحيل
دستورا اى قانونا ينتج منه المطلوب وتوطئة لتوهم
الباقية وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية
تقتضى ان تكون ستة عن كما بين فى المطولات
وبقى اربعة اضرب الضرب الاول وهو ان يكون من موجبتين
كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب
الثانى ان يكون من موجبتين كليتين والكبرى سالبة
كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف
ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج لا شئ من الجسم بقديم
والضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى
موجبة جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض
الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث

والضرب

والضرب الثاني ان يكون موجبتين جزئيتين صغرى وسالبة
كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم
ومن هذا يعرف ان ايجاب الكبرى وكلية الصغرى شرطان في الشكل
الاول والا لاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق
لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق
الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل
كان الحق السلب واما الثاني فلانه يصدق قولنا
كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب
واذا قلنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب
قال والقياس الاقتراني آه اقول لما قسم المصنف القياس
من قبل الى الاقتراني والى استثنائي اراد المص
ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء يتركب

فقال القياس الاقترانى اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين
كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان
كلا من هاتين المقدمتين حملية واما ان يتركب من
مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار
موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين
الشرطيتين المتصلتين اذ كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين المتصلتان
الزومیتان لا اتفاقيتان كما ذكر فى المطولات

واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين
كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو
اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج
من هاتين المقدمتين المنفصلتين العدد اما

فرد

فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب ايقان
المذكور من مقدمة حملية ومقدمة شرطية متصلة
سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس
كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل
حيوان جسم ينتج منهما بين المقدمتين اللتين اوليهما متصلة
والاخرى حملية كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم
واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة
سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس
كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم
بمتساويين ينتج منهما بين المقدمتين اللتين اوليهما منفصلة
والاخرى حملية كل عدد فهو اما زوج او منقسم بمتساويين
واما ان يتركب من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة
سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى

او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان
وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين
اللتين اولهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا
الشيء انسانا فهو اما ابيض او اسود قال واما القياس
الى اخره اقول لما فرغ من القياس الاقتراني شرع في بيان القياس
الاستثنائي فقال القياس الاستثنائي هو المركب دائما
من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع احد
جزءيها اى اثباته او رفعه ليلزم وضع جزء الآخر
اى اثباته او رفعه سواء كانت متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة
فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولو قلنا
لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة
واما ان كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون

العدد

العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه
ليس بفرد ولو قال لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا
عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة فى القياس
الاستثنائى اذا كانت متصلة فاستثناء عين المقدم
ينتج عين التالى والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم
فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض
المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم
فيبطل الملازمة ايضا كما رأيت فى المثال الاول
وان كانت الشرطية الموضوعة فى القياس
الاستثنائى منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين
سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الاخر
لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما اى
احد الجزئين كذلك ينتج عين الاخر لامتناع الخلو

بينهما كما رأيت في المثال الثاني فعليك بالتأمل
في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المتصلة
حقيقية وان شئت ان تدرك البحث بكماله في المقدمات
فارجع الى الرسالة المطولة البرهان الخ
من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي
يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم
البرهان وهو ما يرسم بانه مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين كما مر من الامثلة واليقين
هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن ان يكون كذا اعتقادا
مطابقا للواقع غير ممكن الزوال قولنا لا يمكن ان
يكون كذا يخرج الظن وهو اعتقاد الراجح وقولنا
مطابقا للواقع يخرج المركب وقولنا غير ممكن الزوال
يخرج اعتقاد المقلد واما اليقينيات فاقسام ستة
منها اولية

اوليات وهي ما يحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين
كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم
من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم فيه
بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة او من
الحواس الباطنة كقولنا الشمس مشرقة
والنار محرقة وكقولنا اذا لنا خوفا وغضبا
ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل فيه في جزم
الى واسطة تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى
كقولنا شرب السقمونيات يسهل الصفراء
وهذا الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات
كثيرة ومنها حدسيات وهي ما الا يحتاج
العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشا هدة
كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس لاختلا

لاختلاف تشكلات النور بحسب اختلاف اوضاعه من
الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل فيه
في جزم الحكم بواسطة السماء من جمع كثير استحال العقل
توافقهم على الكذب كالحكم بان محمدا عليه الصلوة والسلام ادعى
النبوة واظهر المعجزة على يده ومنها قضايا قياساتها
معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة قضية لا تغيب
عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج
بسبب وسط حاضر في الذهن وهو انها منقسمة بمتساويين
والوسط ما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا
وكذا والجدل اه من الاصطلاحات المنطقية
المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات
مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية
والغرض في ترتيبها الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة

وهو قياس

وهو قياس مركب من مقدمات مقبولة من شخص
معتقد به او من مقدمات مظنونة والغرض فيه
ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم كما يفعله
الخطباء والوعاظ وهو منها وهو قياس مركب من
مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل
الخمر مثلا تمتيالة تنبسط النفس وترغب
في شربها واذا قيل العسل مرة تنقبض
النفس وتنفر عن اكلها وهو منها المغالطة
وهو قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق
او بالمشهور او مركب من مقدمات وهمية كاذبة

والغلط اما من جهة الصور او من جهة المعنى
اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا في الصوت

الف المنقوش على الجدار امام ابواب العلمية حتى
ينتج ان تلك الصورة صهالة واسد
جهة المعنى فكقولنا كل انسان فرس فهو انسان
وكل انسان فرس ينتج ان بعض الانسان فرس
واعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل والتعين
من هذه القياسات
مقدمات اليقينية وليكن هذا
اخر ما كتبناه من الاوراق لايضاح
ما في كتاب ايساغوجي
بعون الله الملك الوهاب
والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب
١١٣٤